مقابلة

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

# لبنان لن ينتظر وهذه "الخطة B" للنزوح السوري
# وزير الداخلية والبلديات: الأمن العام قادر على تكوين قاعدة بيانات خاصة به

**انصرفت وزارة الداخلية والبلديات منذ اشهر الى التركيز على تنظيم الوجود السوري في لبنان عبر اجراءات كثيرة في كل المناطق بالتعاون مع المديرية العامة للامن العام، وفي الوقت ذاته اهتمت بمتابعة موضوع تسليم المفوضية العليا للاجئين قاعدة المعلومات للامن العام عن النازحين غير الشرعيين وغير المصرح عنهم للدولة. وباشرت الوزارة والمديرية اجراءات لتكوين داتا خاصة، في حال تلكأت المفوضية اكثر**

اثمرت اجراءات اجهزة وزارة الداخلية الامنية والادارية والبلدية، الى حد كبير، في الحد من الانتشار الفوضوي للنازحين السوريين في كثير من المحافظات، وفي تنظيم اوضاعهم وترحيل الكثير من المخالفين بينهم واقفال مؤسساتهم ومحالهم غير الشرعية، مما دفع كثر الى الاستحصال على اقامات واوراق رسمية شرعية.

وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي كشف لـ"الامن العام" التفاصيل المتعلقة بملف النزوح واجراءات الوزارة واجهزتها ومصير "الداتا".

■ بعد توصية المجلس النيابي حول موضوع النازحين في ايار الماضي، ما هي الخطوات التي قامت بها الحكومة في مختلف الوزارات المعنية، وفي اجهزة وزارة الداخلية؟

□ الحكومة اللبنانية ووزارة الداخلية والامن العام لم ينتظروا يوما اي توصية او اي قرار طالما انهم ملتزمون المصلحة الوطنية وسيادة الدولة ومقتضيات القوانين التي ترعى عمل كل الوزارات وبخاصة وزارة الداخلية. منذ تسلمنا مسؤولياتنا، اكدنا على تطبيق القانون والتزام مصلحة الدولة العليا. موضوع النازحين السوريين له شق سياسي يرتبط بمصلحة الدولة العليا والسلم الاهلي، ويرتبط بالديموغرافيا اللبنانية، لكن له شقا امنيا ايضا لأن الحفاظ على امن البلد يهمنا. لاحظنا ان عدد السوريين الذين تم توقيفهم زاد عن 75 الف شخص، باق منهم حاليا نحو 3 الاف. ولا شك في ان نسبة الجرائم المرتكبة من السوريين كبيرة جدا. كل هذا الامر يجري تحت سند القانون الذي عملت تحته كل اجهزة وزارة الداخلية، وخصوصا في الامن العام والبلديات. لكن، للاسف، شهية البعض في التعاطي مع النزوح السوري او المزايدة في هذا الموضوع، باتت مضرة ولا توصل الى اي نتيجة مرجوة، بل تشكل مخالفة للقوانين. للاسف ايضا، سمعنا تصريحا لاحد الوزراء ينتقد فيه عدم اشراكه في ملف النزوح. لكن نحن نقول، ان صلاحية وزارة الداخلية او الامن العام او البلديات، في معالجة موضوع النزوح او في تطبيق القوانين، هي صلاحية لا تجيّر لأحد، لا بتوصية ولا بأي قرار آخر، وهو غير ملزم وفي غير محله القانوني. فاذا كان الامن العام هو الجهة المختصة بمعالجة موضوع الاجانب في لبنان، بحسب القانون، لا نستطيع ترك وزارة اخرى، ولا حتى وزارة الداخلية، تتعامل في امور هي من اختصاص الامن العام فقط. واذا كان الامن العام هو الجهة المختصة بالتعاطي مع تجميع قاعدة البيانات (الداتا) المتعلقة بالسوريين، لا يمكننا وغير مسموح لنا، ان نسمح لوزارة المهجرين مثلا او اي وزارة الاخرى بأن تجمع الداتا عندها. اساسا الاتفاق الذي حصل بين الامن العام وبين المفوضية الدولية العليا لشؤون اللاجئين نص بوضوح على سرية المعلومات، وممنوع على الامن العام ان يشارك اي جهة اخرى بهذه المعلومات. انا كوزير للداخلية لم اسمح لنفسي ان اسأل عن تفاصيل الداتا والمعلومات، فكيف بالحري بوزير آخر لا صفة قانونية له، بالتعامل مع غير اللبنانيين. يمكن لأي وزير من منطلق سياسي ان يتعاطى مع الموضوع سياسيا، ويمكن له ان يزور سوريا اذا كلفته الحكومة ويجري لقاءات فيها ويعود ليبلغ الحكومة بنتائج زيارته. اما الحصول على موضوع الداتا التي يمكن ان تجمعها البلديات فهذا امر ترعاه القوانين وليس موضوع مزايدة وبحث عن ادوار.

■ هل اعتبرتم ان توصية المجلس ملزمة الحكومة؟

□ التوصية اسمها توصية، لديها قيمة معنوية يمكن للحكومة ان تقوم بها. لكن لنفهم جوهر التوصية، يجب ان نعود الى الظرف والوقت الذي صدرت فيهما، حيث صدرت بعد اجتماع رئيس الحكومة مع الرئيس القبرصي ورئيسة المفوضية الاوروبية اللذين زارا لبنان وقتها، وجرى الحديث عن مبلغ من المال كدعم للبنان، وقال البعض حتى في مجلس الوزراء انها رشوة للحكومة، فطلب رئيس الحكومة عقد جلسة نيابية لتوضيح الموضوع بأنه ليس رشوة، وكان على مجلس النواب ان يصدر هذه التوصية. اما عن تنفيذ التوصية، فالعمل الحكومي في موضوع النازحين لا يزال مستمرا، وهناك تطورات وخطوات جديدة جريئة قام بها الامن العام وسيقوم بها. وقد لاحظ اللبنانيون ان الامن العام يطبق القوانين بالنسبة الى المؤسسات غير الشرعية، السوريين والمقيمين بصورة غير شرعية، ويعمل على تجميع قاعدة بيانات واضحة تفيد الامن العام وكل الاجهزة الامنية، وفي الوقت ذاته يستمر في المحادثات مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بنَفَس ايجابي جدا حتى لو كانت المفوضية تتعامل معه بنَفَس سلبي، لكن المدير العام للامن العام لديه "خطة B" جاهزة، وباشر التحضير لها.

■ نصت التوصية على وضع برنامج زمني وتفصيلي لاعادة النازحين، باستثناء الحالات الخاصة المحمية بالقوانين اللبنانية والتي تحددها اللجنة الوزارية، هل وضعت الحكومة البرنامج؟

□ الحكومة وضعت برنامجا واضحا لاعادة النازحين، ونحن في صدد تجميع قاعدة بيانات واضحة لانها الاساس لكل تعامل لاحق. نحن لا نقول الان مَن سنرحل ومَن لن نرحل، فلبنان بالنسبة الينا بلد عبور وليس بلد لجوء. لبنان لم يوقع على اتفاقية اللجوء عام 1951، لكن التزام لبنان اتفاقية مناهضة التعذيب وشرعة حقوق الانسان، يفرض عدم ترحيل اي شخص معرض للخطر الامني الى سوريا. يعني ان الموجودين في لبنان لاسباب تتعلق بامنهم، لا يتم ترحيلهم، لكن لا يستطيع احد الزام لبنان ابقاء السوريين الموجودين على ارضه بطريقة غير شرعية او الذين يدخلون خلسة. هناك سوريون مقيمون بصورة غير شرعية، الا ان هناك مقيمين بصورة شرعية، وكل يوم يستحصل العديد منهم على اقامات وفق الشروط التي حددها الامن العام لتنظيم الموضوع، سواء لتسهيل التسجيل لتجميع الداتا، او لتصعيب الاستحصال على الاقامات لضبط الاقامات بالاتفاق والتفاهم مع وزارة الداخلية. ان تفصيل الخطة يحتاج الى تنظيم قاعدة البيانات لنعرف بالضبط كم عدد السوريين وما هي اوضاعهم ومتى دخلوا، لأن تاريخ دخولهم مرتبط بسبب هذا الدخول. فمن دخل في اعوام 2011 و2012 و2013 عند بداية الازمة السورية، غير الذي دخل من العام 2020 حتى العام 2024 لسبب اقتصادي. لبنان لا يستطيع تحمل لجوءا اقتصاديا، لأن الاتفاقية مع مفوضية اللاجئين تنص على ان لبنان يدرس حالة كل شخص ويقرر ما اذا كان يجب ترحيله ان لم يكن من سبب لبقائه، او يبقى في لبنان ضمن مهلة معينة من ستة اشهر الى سنة لاعادته الى بلده او ترحيله الى بلد آخر. فظروف لبنان السياسية والاقتصادية والديموغرافية حساسة، وهو يعاني من هجرة ابنائه، لذا لا نستطيع ان نبدل اولادنا بمواطنين غير لبنانيين وشعبنا بشعب آخر، فهذا موضوع خطير على البلد لكن من دون مقاربة الموضوع من ناحية عنصرية، وهذا امر اشدد عليه.

■ كيف تعاملت الحكومة مع بند تحويل الدعم نحو تعزيز انتقال النازحين وتوفير استقرارهم في بلدهم مع ما يتطلب ذلك من تأمين مقومات حياتهم؟

□ هذا بند يتعلق بتحويل الدعم الذي يدفع الى السوريين في لبنان الى دعم يدفع لهم في سوريا. هذا موضوع طالب به لبنان مرارا، ◄

وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي.

**"بقي 3 الاف سوري من اصل 75 الفا تم توقيفهم"**

◄ ولو حصل لن نجد كثيرا من السوريين الموجودين لاسباب اقتصادية. لكن العقبات امام تنفيذ هذا البند غير لبنانية، بل هي عقبات تتعلق بالسياسة الدولية وبمفوضية اللاجئين، وربما بالموقف الاميركي من الموضوع.

■ ماذا عن دور سوريا بالتعامل مع الموضوع؟
□ الامر يرتبط بكيفية تعامل سوريا مع المجتمع الدولي، وكيفية تعامل المجتمع الدولي مع سوريا. هناك مكاتب للمنظمات الدولية في سوريا، ويمكن ان نقوم نحن بتحفيز السوريين الذين تعتبر مناطقهم امنة للعودة. هناك مساحات شاسعة اصبحت امنة للعودة اليها، وهم بذلك يسهمون في تعمير سوريا.

■ كيف عالجتم موضوع الهجرة الموسمية التي تبناها الاتحاد الاوروبي، ما هو تأثيرها على لبنان وهل تشمل النازحين؟
□ فكرة الهجرة الموسمية كانت في الاساس للسوريين، وربما ادرج بناء على طلب رئيس الحكومة، فتشمل اللبنانيين لأن هذا الموضوع قائم اصلا. الاتحاد الاوروبي في حاجة دوما الى عمالة اجنبية موسمية، وكانت دول المنطقة ترسل عمالا للعمل في اوروبا. تعامل الحكومة مع هذا الموضوع عادي جدا، ومَن يرغب في العمل خارج لبنان يتقدم بالطريقة الشرعية القانونية وبما يناسبه ويناسب البلد الذي يرغب في العمل فيه. هذا الموضوع ليس بالحجم الكبير ولا يخلق اي اشكالية.

■ حتى الان ترفض مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تسليم المعلومات التفصيلية المكملة للداتا الى الدولة اللبنانية ليتمكن الامن العام من استثمارها في ايجاد الحلول لهذه الازمة المستفحلة، كيف ستتم معالجة هذا الموضوع اذا اصرت المفوضية على موقفها؟
□ نحن ايجابيون وسنستمر على موقفنا، وستستمر المديرية العامة للامن العام بمطالبة المفوضية بتسليم الداتا كاملة، وخصوصا بالنسبة الى تاريخ دخول السوريين المبَينين في اللائحة غير المفصلة وغير المنقحة التي تتضمن مليونا و486 الف اسم والتي تسلمها الامن العام من المفوضية. لن نتعب وسنستمر في المفاوضات، وفي كل لقاءاتنا مع المفوضية نكون واضحين وجازمين جدا معها، بأن علينا تسليم الداتا وهذا واجبها. لا يحق للمفوضية التدخل في تفاصيل عملنا في لبنان وفي عمل وزارة الداخلية او الامن العام او البلديات. الدولة اللبنانية، والامن العام ضمنها، لن تترك وسيلة لتنقيح الداتا ولتكوين قاعدة بيانات ضمن صلاحياته، لانه وحده يستطيع استثمارها حتى في الموضوع الامني.

■ في حال تمنعت المفوضية عن تسليم الداتا، ما هي الاجراءات المفترض اتخاذها ردا على هذا الموقف السلبي، والى متى سيبقى لبنان منتظرا تجاوب المفوضية؟
□ لبنان لا ينتظر المفوضية، والامن العام لديه "خطة B" اقرت في مجلس الوزراء، واقر مبلغ من المال في حدود 50 مليار ليرة للامن العام لتعزيز هذه الخطة وتجهيز ادوات تنفيذها على مراحل وخلال وقت معين. الامن العام قادر على تكوين قاعدة بيانات خاصة به على كل الاراضي اللبنانية، وهو قادر على توسيع وتجهيز مراكزه وان تضم عناصر وطلاب جامعات ومتطوعين للمساعدة في تجميع الداتا، ويكون هذا الموضوع منطلقا لفرض تطبيق مذكرة تفاهم العام 2003. لم يعد في وسعنا الانتظار اكثر، موضوع النزوح خطير جدا وتفاقم نتائجه اكثر خطورة على البلد.

■ كيف سيتم ضبط الحدود البرية والبحرية لوقف التهريب الى لبنان ومنه؟
□ ضبط الحدود هو اساسا عند الجيش اللبناني، خاصة انه القوة البحرية الاساسية ولو كان لدى الامن الداخلي والامن العام بعض الزوارق البحرية. كما ان ضبط المعابر غير الشرعية هو في يد الجيش، وهو يقوم بجهد كبير ضمن امكاناته، ولو ان المطلوب اكثر. لكني اؤكد ان المطلوب الوقوف وراء الجيش لانه المعول عليه بضبط الحدود.

■ كيف تنظرون الى مسار الوضع في الجنوب في ضوء الاعتداءات الاسرائيلية؟
□ الجنوب يعيش حالة من الاعتداءات الاسرائيلية الكبيرة والمستمرة منذ مدة طويلة. نحن نطالب بالزام العدو الاسرائيلي تطبيق قرارات الشرعية الدولية ومنها القرار 1701، فالشرعية الدولية وجدت لتأمين الامن والامان، والعودة الى الشرعية اللبنانية والشرعية الدولية

يتحدث الى "الامن العام".

موضوع النازحين السوريين له شق سياسي يرتبط بمصلحة الدولة العليا.

ضرورية لاراحة الوضع وتوفير الامن والامان لكل اللبنانيين. وضع الجنوب خطير، ونحن نحيي الصامدين الجنوبيين من كل الطوائف اللبنانية الذين لا يزالون موجودين في قراهم، وندين ونشجب الاعتداءات التي تطال البشر والحجر والشجر ايضا والحرائق الكبيرة التي افتعلها العدو، والدفاع المدني يجهد لاخماد الحرائق وهو ينفذ كمعدل وسطي نحو 100 اطفاء حريق في الجنوب يوميا. والدولة تقوم بما تستطيع القيام به.

■ ما هي اجراءات دعم صمود الجنوبيين والمتضررين والنازحين؟
□ هناك افكار عدة لدعم اهل الجنوب واعادة البناء في القرى الحدودية رغم بعض المعارضة السياسية لهذه الافكار وباتت معروفة، ومع ذلك يقوم الجيش اللبناني ومجلس الجنوب بعملية مسح دقيق للاضرار وابلاغ النتائج الى المراجع الرسمية. وبعد انتهاء الحرب سيكون تعامل الحكومة مع الجنوب ومع كل لبنان بما يليق باللبنانيين.

## تهنئة الى الامن العام ووعد بدعم العسكريين

**في عيد الامن العام، التاسع والسبعين، وجه وزير الداخلية كلمة تهنئة الى كل العاملين في المديرية، والى العسكريين، وتناول امكان تحسين اوضاعهم الاجتماعية والمعيشية وما يتعلق بزيادة الرواتب والاجور، قال فيها: "اتوجه بكل تحية وتقدير قبل المعايدة، الى المدير العام وكل ضباط وعناصر المديرية، هذا الجهاز الذي يحمل شعار التضحية والخدمة. هؤلاء الناس الذين خدمتهم في الظروف الصعبة وامكاناتهم القليلة مثابة تضحية لأهاليهم وتضحية للبلد. نحن ندعو كل اللبنانيين الى التمثل بأبطال المؤسسات الامنية والعسكرية حتى يكون شعارهم الخدمة والافادة وليس الاستفادة على ظهر اللبنانيين. هذه المؤسسات الامنية والعسكرية استمرت وباللحم الحي، في الحفاظ على الامن. واذا كنا قادرين على العيش في اغلب المناطق اللبنانية، طبعاً باستثناء الجنوب الذي يتعرض للعدوان الاسرائيلي، في امن وامان واستقرار لا يتوافر حتى في بعض الدول الاوروبية، فكل ذلك بفضل وطنية العسكريين اهل الشرف والتضحية والوفاء والثقة والشراكة والخدمة والتضحية الدائمة. فلهم ولكل شهدائهم كل تقدير وإجلال.**

**بالنسبة الى موضوع رواتب العسكريين عموما، فقد طرح في جلسات مجلس الوزراء، ورئيس الحكومة ابلغنا انه في صدد درس حقوق الموظفين في القطاع العام ومنهم كل العسكريين، وفق امكانات الخزينة، وعندما ينتهي من دراسة هذا الموضوع وان شاء الله في وقت ليس ببعيد، يعرضه على اللجنة الوزارية المعنية بترتيب اوضاع القطاع العام، ثم تقره الحكومة ويأخذ مجراه القانوني.**
**نحن من اكثر المهتمين بأوضاع العسكريين، ومن واجبي كوزير داخلية الاهتمام بأوضاعهم، وانا اكون دوما صوت العسكريين جميعاً في مجلس الوزراء لأن وزير الدفاع لا يحضر الجلسات.**
**بالنسبة الى الامن العام والامن الداخلي خصوصاً، نحن على اتصال دوما مع جهات عربية لتأمين المساعدة والدعم للأجهزة الامنية التابعة لوزارة الداخلية. كانت لي من فترة زيارة لدولة قطر كانت ايجابية جدا، وقام ايضا وفد من وزارة الداخلية يضم ضباطا من الامن العام والامن الداخلي واداريين بزيارة لقطر للبحث تقنيا وتفصيليا في المساعدات، وفي ضوء نتائج الزيارة نتصرف".**